

العنوان: التغيير في وظائف السلطة السياسية والسيادة في زمن العولمة  
المؤلف: الحمروني ، ونيسة ، مؤلف  
المصدر: مجلة القراءة والمعرفة - مصر ، ع ١٤٣ ،  
الشهر: سبتمبر  
التاريخ (م): ٢٠١٣  
الصفحات: ١٦٣ - ١٧٦  
رقم MD: ١٤١٩٦٨٥

# التغيير في وظائف السلطة السياسية والسيادة في زمن العولمة

ونيسة الحمروني - باحثة  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية  
جامعة القاهرة



## التغيير في وظائف السلطة السياسية والسيادة في زمن العولمة

ونيسة الحمروني - باحثة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

مقدمة

تؤكد البديهيات الاجتماعية أن الإنسان جزء من جماعة ينتمي من خلالها إلى جماعات اجتماعية فرعية ويمارس في إطارها أنوارا متعددة ومختلفة ولأن آراء الأفراد والجماعات ومصالحهم ذات طبيعة مختلفة ومتعارضة في كثير من الأحيان فقد تطلب ذلك سلطة قادرة على القيام بهذه المهام ومن ثم فإن من غير الممكن أن توجد أية جماعة اجتماعية بلا سلطة حيث أن الإنسان ليس كائنا اجتماعيا ومفكرا فحسب بل هو أيضا كائن متعدد الأهواء والرغبات ولديه كما يذهب ألي ذلك الفيلسوف ( كانت ) مزاج اجتماعي يدفعه ألي الرغبة في توجيه كل شيء علي هواه<sup>(١)</sup>

ولذلك فقد أصبح وجود هيئة تكون لها سلطة عليا في الجماعة الاجتماعية تتولي فرض النظام وتحقيق الانسجام ضرورة لازمة لتنظيم الحياة هذه الجماعة وعلاقاتها وتفاعلاتها مع نفسها داخليا ومع الجماعة الأخرى خارجيا من هنا جاءت الفرضية المفترضة في هذا البحث والذي نقول ( أن وجود السلطة حتمي في الأنظمة الاجتماعية ليتحول المجتمع بوجودها من مجرد تجمع طبيعي للأفراد ألي نظام اجتماعي تدير شئونه سلطة تمتلك قدرة التوجيه والتحكم في الشؤون الداخلية والعلاقات الخارجية )

وينقسم البحث إلى مبحثين:

١- المبحث الأول: وظائف السلطة من خلال ثلاث مطالب

- المطلب الأول: مفهوم الوظيفة
- المطلب الثاني: نشأة الوظيفة
- المطلب الثالث: تحديد الوظيفة

٢- المبحث الثاني: أثر العولمة علي تغيير الوظيفة السياسية والأمنية من خلال

- المطلب الأول: تأثير العولمة علي الوظيفة السياسية
- المطلب الثاني: تأثير العولمة علي الوظيفة الأمنية
- المطلب الثالث: سيادة الدولة في عصر العولمة

(١) بيار كلارستر: مجتمع اللادولة ، ترجمة محمد حسين دكروب - بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات

والنشر ط ١٩٩١ ص ١١٨

## المطلب الأول: مفهوم الوظيفة:

يعد مصطلح الوظيفة من أكثر المصطلحات استخداماً في الدراسات الاجتماعية الحديثة بل أن هناك مداخل تحليلية لدراسة الوظائف باعتبارها الفعل الذي يصدر عن مؤسسة ما وكذلك التنظيم الذي يخلق النظام وفق بني تساهم في استمراره وتعرف الوظيفة بأنها مجموعة من المهام تقوم بها السلطة تسمى كل منها وظيفة وينسب مجمل هذه الوظائف للسلطة باعتبارها سلطة في كل دولة وكل سلطة بها عدد من البني وهذه البني لها مهام تسمى وظائف<sup>(١)</sup>

وبهذا تعتبر الوظيفة تابعة من تقسيم الوحدات داخل السلطة ولكل سلطة وظائف تختلف باختلاف أنواع النظم الناتجة عنها متضمناً ذلك وحداته .

وقد اهتم الفلاسفة والمفكرون بمفهوم الوظائف فيري أفلاطون أن العدل هو الهدف الأول والأخير من الوظيفة ويرى أرسطو في الوظيفة تحقيق الصالح العام والحياة المهنية وتحقق الاكتفاء الذاتي ويرى الفارابي وأوغسطين أن السعادة لا تتحقق للفرد إلا بوجود دولة تمارس نوعين من المهام ( التنظيم والإشراف ) غير أن ماركس يختلف عهلاً باعتباره الدولة وسيلة قهر ضد الأفراد لا بد من زوالها<sup>(٢)</sup>

وقد لاحظ فيبر من قبل أن الوظيفة من المفاهيم الأساسية التي تعتمد عليها في استمرار الدولة ومؤسساتها التي هي بدورها ضرورة لبقاء المجتمعات الإنسانية ويرى جبريل الموند في الوظيفة شرطاً أساسياً لأي نظام لأنها مبعث العلاقة بينه وبين البيئة المحيطة ويعرف الوظيفة بأنها كلمة تشير إلى النتائج أو الآثار الملحوظة للظواهر والنشاطات التي لها علاقة باستمرارية النظام السياسي وديمومته<sup>(٣)</sup>

والذي تعبير واقعي عن الظاهرة السياسية في المجتمع التي تتميز عامة بمجموعتين من الوظائف هما الوظائف التي تأسس الانتظام الاجتماعية وتحافظ عليه بأعدادها للتعاون الداخلي والوظائف التي تضمن الأمن بتأمين الدفاع عن الوحدة السياسية<sup>(٤)</sup>

(١) ماكبر - تكوين الدولة ، بيروت ، دار العلم للملايين ص ٣٩٠

(٢) أحمد ظاهر ، أبجدية علم السياسة : الأردن ، دار الكندي للنشر ط ١٩٩١ ص ١٥٦

(٣) محمد زاهي المعيري ، قرأت في السياسة المقارنة ، بنغازي ، منشورات جامعة قارونس ط ١٩٩٤ ص ١٥٦

(٤) جورج بالاندية ، انثر وبولوجيا السياسة ترجمة علي المصري بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ط ١٩٩٥ ص ٢٩ .

ويذهب أرسطو فيل هذا الصدد إلي أن الوظائف التي تقوم بها السلطة هي وظائف عامة لاستدامة السلطان علي المواطنين لإحساسها بالهيمنة وتتسبب للسلطة كل الوظائف كوظيفة الخازن ووظيفة القائد ووظيفة جامع الضرائب وغيرها لأن السلطة لها حق الأفضلية في الوقت نفسه يقول أرسطو أن متعددي الوظائف العامة لهم حق إلزامها (١)

بمعني أن القائمين علي الوظائف يلزمون الأفراد في المجتمع بالنقيد بها ويتحدد ألمدي الذي تذهب إليه السلطة في ممارستها لوظائفها إلي حد كبير وفقاً للفسفة السياسية التي تعتقها السلطة والتي تحاول أن تضعها موضع التنفيذ الفعلي ففي ظل بعض الأيديولوجيات السياسية التي تعارض تدخل السلطة بحجة الدفاع عن الحريات الفردية ضد أي قيد قد يقف في وجه انطلاقها تضيق الوظائف لتتركز في نطاق بعض الواجبات والمهام الأساسية التي لا يمكنها أن تتخلي عنها تحت أي مبرر لضمان استمرارها ومن الجانب الأخر الأيديولوجيات التي تنتهج فلسفة التدخل الحكومي الكامل بحجة أن السلطة هي الأقدر علي تحقيق الأهداف الاجتماعية والتصدي للمشكلات التي تعجز الجهود الفردية عن مجابقتها من سيطرة الدولة الكاملة (٢)

ولهذا الجوانب السابقة تطورت المشكلات المعقدة التي أصبحت تضغط علي المجتمعات الإنسانية لإيجاد صيغة توفيقية بين الحرية الفردية من جانب والمصلحة الاجتماعية من جانب أخر غير أن المذاهب التي تناولت الوظيفة من حيث الأهداف تري أن الهدف من الوظيفة هو الحاجة إلي إقامة السلام فوق الأرض الوطنية الأمر الذي تتطلب تحقيقه إنشاء بني قضائية وشرطية ومالية ودبلوماسية وعسكرية حيث توازن السلطة بين وظيفة القاضي والمأمور الضريبي إضافة إلي المؤسسات الدولية التي تتمايز في تولي المهام السياسية الداخلية والخارجية في توجيه بناء الدولة (٣)

كما تهدف إلي الحد من الفوضى الناتجة عن تدافع الأفراد نحو المصالح الخاصة ولهذا أصبحت الوظائف ذات طابع مميز للسلطة في أي مجتمع حيث وحدث للمحافظة علي مؤسسات قائمة والدفاع عنها وتطبيق قواعد القانون الذي يضمن للأفراد والجماعات جوا ملائمة لممارسة النشاطات بأنواعها ويذهب لا سكي في هذا المجال إلي أن حيازة السلطة للقوة هو من ناحية شرط لبقائها وفيه من ناحية أخرى ضمان للقانون والنظام وهو من ناحية ثالثة

(١) أرسطو طالبس السياسة ، ترجمة أحمد لطفي الهيئة المصرية للكتاب ط.ح بدون تاريخ ص ١١٠ .

(٢) محمد نصر مهنا ، تاريخ الأفكار السياسية ، الإسكندرية، المكتب الجامعي، ١٩٩٩، ص ٨٩ - ٩٠ .

(٣) برتران بادي ، سوسبولوجيا الدولة ، ترجمة جوزيف عبد الله وأخر بيروت عهد الأمان الغربي، ط ١ ،

لازم لكي نتحكم السلطة في أداء الوظائف فالدفاع والشرطة والأشراف علي الصناعة والتشريع الاجتماعي بما يتضمنه من مهام بعيدة الأثر مثل التعليم والتأمين ضد المرض والبطالة وتشجيع البحث العلمي وإدارة النقل بكل ما يترتب علي ذلك من نتائج هائلة وسلطة فرض ضرائب وتحديد شروط تكوين الجمعيات التي تحقق أغراض الأفراد المختلفة وإقامة نظام للقوضى ولا شك أن كل هذه الاختصاصات التي تؤديها السلطة تتطلب منها امتلاك القوة لتستخدم ضد المخليين<sup>(١)</sup>

ولهذا فإن السلطة في الدولة هي الأداء الأولي لتنفيذ الوظائف في أي مجتمع بوجه عام وفي كل زمن ومكان إلا إنها في الوقت نفسه أداة سيطرة لتحقيق منافعها وبهذه المنافع يتحقق نوع من التكامل بين طبقات المجتمع لمصلحة المجموعة .  
المطلب الثاني: نشأة الوظائف:

وإذا تحدد مفهوم الوظيفة في المهمة التي تؤديها السلطة وأنها شرط أساسي لبقائها فقد تمثلت نشأة تلك الوظيفة في ظهور الدولة في القرن السادس عشر بعد أن ضعفت سيطرة الكنيسة وقعدت طابعها المقدس وخرجت عن السلطة من بين يديها بعد الأزمة التي عانت منها في بداية العصور الحديثة<sup>(٢)</sup>

ومن ثم فقد كان عليها أن تجد سنداً آخر لم يكن ممكناً أبداً إلا بوجود فكرة الوظيفة التي سنودها مؤسسات السلطة التي ظهرت بفعل اضمحلال الطابع الإلهي للسلطة<sup>(٣)</sup>

ولهذا ترافقت علمنة الوظيفة السياسية مع توسعها الجغرافي فعندما تنمو الجماعة يتمدد الإقليم ويبتعد الحكام عن المحكومين وهذا التباعد الجسماني يظهر التباعد الشعوري مما يقطع الاتصال بين الذي يعطي الأمر الذي يطيع ولهذا وجب ظهور مؤسسات ممارسة السلطة لكي تخفض وطأة الولاء الشخصي والخضوع تجاه صاحب السلطة والتباعد في العلاقة المباشرة بين السيد والمسود وظهور نوع آخر من الولاء لقوه مجردة متمثلة في كيان الدولة وحملها في الوقت نفسه علي شعور الفرد بنظره جديدة لكرامته ولشخصيته وانه ليس خاضعاً لشخص آخر دائماً لهذا القوة المجردة التي هي السلطة العامة التي يمكن أن تعارض أو أن تلقى ينوع آخر من الأنظمة وقد أدى ذلك إلي إزالة الحاجز الإلهي الذي كان قائماً بين الحاكم والمحكوم

(١) هارولد لاسكي ، الدولة في النظرية التطبيقية ترجمة احمد غنيم، اخر - بيروت دار الطليعة ط ١٩٦٣ ص

١٦٠

(٢) جورج بوردو ، الدولة ترجمة سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للنشر ١٩٨٥ ص ٤٠

(٣) هارولد لاسكي ، الدولة ، النظرية والتطبيق ، ترجمة احمد غنيم واخر مرجع سابق

وساعد علي ظهور مؤسسات يمكن من خلالها سحب البساط من تحت أقدام جماعة السلطة لصالح جماعة أخرى مختلفة عنها تماما (١)

وقد نشأة الوظائف أولا في المجتمعات البسيطة دون أن ينوبها موظفون أو أن تقوم بها أجهزة ذات اختصاص محدد فنشأ الدين من قبل الكاهن ونشأ العرف قبل القانون فكان هناك قضاة ومحاكم وإشراف بعض الزعماء من الشيوخ أو العارفين أو رؤساء العائلات أشرفا تطوعيا وعفويا علي تنفيذ الوظائف قبل ظهور الدولة بمعناها الحديث (٢)

ولأن الدولة ليست ضرورة للتنظيم الاجتماعي في هذه المجتمعات البسيطة التي يحكمها العادة والعرف وليست أيضا ضرورة لتنظيم العائلة الاجتماعية ولا لحكمها ولكنها ضرورة للمجتمعات الحديثة المعقدة لأن أداة الحكومة فيها تتطلب وجود دولة تامة التكوين للقيام بالوظائف في تلك المجتمعات المعقدة التي يصفها عبد الله العروي بأنها متشعبة ومتداخلة يختلف شكلها عن الأشكال الماضية وتختلف وظائفها عن الوظائف السابقة ولهذا فإنه نحدد الدولة بأنها جيش نظامي وبيروقراطية مرتبة وقانون وقواعد واقتصاد موجه ولغة منمطة (٣)

وهذا الشكل الحديث للدولة يميزها بالتأكيد عن الشكل السابق من حيث تحديد الوظيفة لأن الوظيفة لم تكن في الشكل السابق الذي يطلق عليه بورديو تسمية مجتمعات بلا دول تميزا لنوع الدولة فالشكل الحديث للدولة هو الذي يميز الوظيفة بها . ولهذا يمكن القول أن الوظائف المحددة لم يظهر إلا في المجتمعات الحديثة أي الشكل الحديث للدولة وهي الدولة المؤسسة وأن المؤسسات هي التي أنشأت الوظائف فعمل الفرد في الطبيعة يحقق إنجازات ومع زيادة الحاجة وكثرة الطلب ظهر تقسيم للعمل وتوزيع للمهام خلق الوظيفة واتسمت المؤسسات هذا التطور الذي وصلت إليه الجماعات البشرية في بحثها الدائم نظام حديث يعبر عن المجتمع ككل من خلال شكل الدولة التي أن تكاملت أركانها سميت بهذا الاسم

المطلب الثالث : تحديد الوظيفة

بعد أن تناولت مفهوم الوظيفة وكيف تولدت من خلال الدولة لا بد من الحديث عن تلك الوظائف التي تقوم بها السلطة ولذا فسوف نتحدث أولا عن الوظائف الأولى للمجتمعات الإنسانية وهل هي وظائف ذاتها أم أنها قد تطورت بتطور الجماعات الإنسانية الذي وصل اليوم إلى بروز ظاهرة العولمة بمختلف تأثيرها علي هذه الوظائف لقد عرف كل مجتمع أنساني حتى المجتمع البدائي وظيفة تتمثل في الدفاع عن المجتمع وحفظه وكذلك مكافحة

(١) جورج بروود، الدولة ، مرجع سابق ذكرها ص ٥٠ - ٦٠ .

(٢) ماكبغر تكوين الدولة ، مرجع سابق ص ٥٠ - ٦٠ .

(٣) عبد الله العروي مفهوم الدولة، الدار البيضاء ، منشورات المركز الثقافي العربي ط ٦ ١٩٩٨ ص ٥٩

القصور الذي يهدد بالفوضى وفق طقوس وإجراءات خاصة بكل سلطة في أي مجتمع علي حده وهكذا فإن السلطة والرموز الخاصة بها توفر للمجتمع وسائل تأكيد تماسكه الداخلي والتعبير عن شخصيته وتعطيه وسائل نموه وحماية نفسه مما هو غريب عنه<sup>(١)</sup>.

وانطلاقاً من أن الانتظام الاجتماعي في كل المجتمعات لم تكن ذا شكل واحد بل أخذ أشكالاً متعددة لتنظيم العلاقات بين البشر فإن هذا التنظيم لم يكن يخلو من تقديم خدمات للمجتمعات الإنسانية كوظيفة البوليس والوظيفة العدلية والضرائب المالية وتجهيز الجيش . ولهذا فإن تطور الوظيفة منذ نشأتها حتى وصلت إلي ما وصلت إليه لقد تحدث كثير من المفكرين عن أنواع مختلفة من الوظائف سنذكر أربعة منها حيث يمكن اعتبارها الأساس التي تشمل الأتي:

- ١- الوظيفة السياسية
- ٢- الوظيفة الاقتصادية
- ٣- الوظيفة الاجتماعية ؛ الوظيفة الأمنية
- ١- الوظيفة السياسية :

تتمثل في حماية قيم ومبادئ النظام وخلق بيئة ملائمة لاستمراره وفق ابيولوجية يتبعها كافة الأفراد في المجتمع والالتزام بالمواثيق الدولية للمحافظة علي سيادة الدولة

٢- الوظيفة الاقتصادية :

تتمثل في إدارة موارد المجتمع وتحسين أحوال المواطنين المعيشية وخلق سلع وخدمات قابلة للتبادل مع تحديد قواعد توزيع عوائدها بما يعزز التقدم التقني واستغلال الموارد الطبيعية وكذلك إصدار النقد وضبطه

٣- الوظيفة الاجتماعية والثقافية :

وتتمثل في خلق بيئة اجتماعية ذات رضي من خلال التشجيع اللازم لفنون الحياة وضمان الفرص التي تتيح للمواطنين المشاركة في تراث الإنسانية الثقافي وكذلك ضمان الحرية والثقافة لجميع فئات المجتمع

٤- الوظيفة الأمنية :

وهي وظائف تتطلبها الحياة نفسها باعتبار أن الدول هي التنظيم الواسع العام الذي تميل فيه الفئات إلى التنازع والتعارض في المصالح والحكومة مسؤولة عن حماية الكل ضد الجزء وكذلك فإن للدولة حق القيام بالحرب وهو حق لا يشاركها فيه أحد سواء للدفاع أو الهجوم حيث يعتبر عملاً قانونياً<sup>(٢)</sup>

(١) ماكيفر تكو بين الدولة ، مرجع سابق ص ٥٠-٦٠

(٢) ماكيفر تكو بين الدولة ، مرجع سابق ص ٤٣٨-٤٤٠.

وبهذا السرد في مفهوم الوظيفة السياسية وصولاً إلى الشكل المحدد الذي لم يظهر إلا في المجتمعات الحديثة أي الشكل الحديث للدولة فقد كان تطور الوظيفة ملازماً لتطور المجتمعات الإنسانية وهذه الوظائف التي تتولاها الدولة متعددة ومتنوعة بتعدد احتياجات المجتمع وتنوعها وتشمل وظائف سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية وعند الحديث عن الدولة في الدراسات الحديثة فهي بالإضافة لكونها دولة الأركان الثلاثة المتجسدة سياسياً وقانونياً فهي مختلفة التركيبات ومختلفة الممارسات وذلك عندما تتعرض لتأثيرات خارجية تحديداً لطبيعة بنائها وطبيعة تركيبها .

المبحث الثاني: أثر العولمة علي تغيير الوظيفة السياسية والأمنية:

المطلب الأول: تأثير العولمة علي الوظيفة السياسية:

يشير أولاً مفهوم العولمة في كثير من الأحيان إلي عالم تقترب فيه المجتمعات والثقافات والدول والأنشطة الاقتصادية من بعضها وتتكاثر العلاقات الاجتماعية علي المستوي العالمي بحيث يتأثر ما قد يحدث علي المستوي المحلي بالأحداث التي تقع في العالم أجمع أن طرح مفهوم العولمة بمعنى التقارب في الزمان والمكان يربط هذه الظاهرة ربطاً شديداً ومحكما من ناحية التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات الذي يؤدي بدوره إلي خلق ثقافة عالمية للاتصال ومن ناحية أخرى بالتوسع في السوق العالمية الرأسمالية التي باتت قادرة علي الدخول إلي أماكن كانت مغلقة عليها بسبب تراجع في سلطة الدولة وقدرتها علي تنظيم تدفق السلع والأشخاص والمعلومات والأنماط الثقافية المختلفة والسيطرة عليها هذا بالإضافة إلي تطور اقتصاد السوق العالمية والتحول عن نظام الدولة القومية وانتشار الثقافة الكونية التي تعد ملمحاً رئيسياً من ملامح العالمية المعاصرة لأنساع نطاق مجتمع المستهلكين بدخول أطراف جديدة فيه بحيث أصبح تواجه نمط جديد يجب أن يقدم من الوظائف .

وتعتبر الوظيفة السياسية من أهم الوظائف لأنها تعني حماية قيم ومبادئ النظام وخلق بيئة ملائمة للاستمرار وفق أيديولوجية يتبناها كافة الأفراد في المجتمع والالتزام بالمواثيق الدولية للمحافظة على سيادة الدولة وبذلك تختلف الوظيفة السياسية عن الوظائف الاقتصادية والثقافية من حيث أنها محصورة ضمن النطاق المحلي ومعزولة عن التطورات والتأثيرات الخارجية ولقد أصبح المجال السياسي الجديد يتركز أساساً حول عالم سياسي واحد وليس حول عالم من الدول المغلقة جغرافياً والدولة المغلقة جغرافياً والدولة التي كانت دائماً الوحدة الإرتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات أصبحت الآن مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وترابطاً ولم تعد الدولة هي مركز السياسة في عالم العولمة.

فالمرة الأولى لم تعد تتمتع بالقدر نفسه من عدم القابلية لاختراق ولم تعد هي صاحبة القرار الوحيد<sup>(١)</sup> وقد أصبحت الدولة تنتقص قليلاً من مسؤوليتها كصاحبة مسؤولية كاملة ووحيدة عن أفرادها وحدودها واقتصادها وبيئتها وأمنها ومصبرها في كثير من الأحيان، وذلك نتيجة للتحويلات العميقة التي ظهرت بفعل العولمة وتحقيقاً للمقولة التي مفادها أن السياسة في كل أرجاء العالم أصبحت مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم<sup>(٢)</sup> فالقرارات التي تتخذ في عاصمة ما سرعان ما تنتشر بفعل الاتصالات والاهتمامات وكذلك التشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره والسياسات التي تهدف قطاعات معينة كفي مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيراً حاسماً في حياة المجتمعات القريبة والبعيدة<sup>(٣)</sup>.

إلا أن لا يعني تخلي السلطة عن مسؤوليتها كلياً فما حدث هو أن السلطة ونتيجة للطابع العالمي الذي أصبحت تنتم به النشاطات الحياتية في عصر العولمة أصبحت تواجه العديد من القيود في قدرتها على صياغة السياسات الداخلية مما يربك تنفيذ هذه السياسات ويطرح احتمالات القصور في قيام السلطة بوظائفها.

فعلى صعيد صنع السياسات أصبحت الدولة مفيدة بضرورة أن تتسجم هذه السياسات مع شروط المؤسسات المالية والدولية والالتزامات الجديدة التي أصبح يفرضها عليها انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بما يترتب على كل ذلك من تغيير في علاقات القوة في المجتمع السياسي حيث تتصاعد أهمية رجال الأعمال في القطاع الخاص وخاصة أولئك الذين دخلوا في علاقات متنوعة مع الشركات الدولية ونتيجة لذلك بدأ يحدث تغير في مضمون الخطاب القديم لرجال السياسة والذي ساد العالم في فترة الخمسينيات والستينيات والحافل بمفردات الاستقلال الوطني ومجابهة الاستعمار وتحوله إلى خطاب يدعو إلى مواكبة تغيرات العصر والانفتاح على السوق العالمية وأهمية الاستثمار المحلي وهكذا بدأ يطرأ تغيير في أساس شرعية السلطة المحلية فأصبح مرتبطاً بقدرة النظام على الإنجاز الاقتصادي والتعامل مع السوق الدولية وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي والتقليل من البطالة ورفع مستوى معيشة المواطنين<sup>(٤)</sup> وانطلاقاً من ذلك فإن دور السلطة الوطنية سيتحول من وظيفة تقديم خدمة

(١) هالة مصطفى، العولمة دور مرحلة جديدة للدولة السياسية الدولية، مركز الأهرام، عدد، ص ٦٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٤.

(٣) حسين توفيق، العولمة الأبعاد والأنكاسات، مجلة عالم الفكر، العدد ٢٨، ص ١٩٧.

(٤) مصطفى كامل السيد، العولمة والتنمية السياسية ورقة معدة لندوة العولمة وللعلوم السياسية، جامعة

القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٧٠.

للمجتمع إلى وظيفة تنفيذ سياسات خاصة بمؤسسات عالمية حفاظاً على موقع الدولة في المجتمع الدولي في حالة استمرار وجود هذه الدولة.

ويتضح أثر ذلك في التغيير الذي يطرأ على هذه الوظيفة فقد كانت حماية قيم ومبادئ النظام تقتضي إلا يتدخل أحد في سيطرة السلطة على كافة المؤسسات التي تعمل تحت سيطرة الدولة إلا أننا بتنا نشهد تغيراً في دور السلطة الوطنية من دور المسيطر وفق المبادئ النظام إلى دور المساعد في تغيير القيم والمبادئ التي تنادي بالاستقلال ورفض التبعية في اتجاه الدمج بالمؤسسات العالمية لأن العولمة ذات طبيعة اقتصادية ولأن التغيير في البعد السياسي يرتبط بالاقتصاد فسيؤكد من جديد ارتباط الاقتصاد بالسياسة ومن ثم فإن السلطة لن تستطيع اتباع أيديولوجية سياسية خاصة بها أو الانفلاق على نفسها لا اقتصادياً ولا سياسياً لأن الدولة في عصر العولمة أصبحت عرضة للعديد من التغيرات وفق شبكة العلاقات في العالم لذلك فإن فاعلية الدولة في المجتمع الدولي ستتأثر بفاعلين جديدين هما الشركات والمنظمات العالمية المفتوحة أمام أي فرد في العالم من أي دولة كما أنها سوف تتأثر بعامل فتح الحدود أمام انتقال الأفراد الذي أصبح يتم دون وصاية الدولة السابقة عليه. ولقد تقلص أدعاء الدولة بالمسيطرة الحصرية في إقليمها بفعل وسائل الاتصال الجديدة ولم يعد لها سوى دور واحد هو ما تقررره الدول الصناعية على النحو الذي يكفل لها قدرة كبيرة من السيطرة على الإقليم وضبط السكان داخل حدود الدولة كما يذهب بول هرست إلى أن البشر أقل حراكاً من النقود والسلع والأفكار إذ يظلون مؤمنين يعتمدون على جوازات السفر وسمات الدخول والإقامة ومؤهلات العمل إضافة إلى أن دور الدولة كمالك لرقعة الأرض يمكنها من ضبط سكان هذه الرقعة وبمنحها شرعية محددة تتمثل في حق النطق باسم هؤلاء السكان<sup>(١)</sup> هذا في حقيقته يناقض ما تطرحه العولمة حول انتقال الأفراد لذا فإن الدول الطارحة للعولمة بانت نتج سياسة الدفع نحو التحول إلى أنظمة التعددية الحزبية وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية ونمو المجتمع المدني والدعوة لسقوط اللظم الشمولية ورفع شعارات حماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وذلك من أجل تسهيل عبور رأس المال العالمي للاستثمار أما الأفراد فلا يسرى عليهم الانتقال وهنا تبقى السلطة الوطنية في صراع مع المتقبلين للعولمة والرافضين لها. وتتسغل بمحاولة فض الصراع الذي سيقوم نتيجة لذلك كما أن علاقة التفاعل السياسي داخل الدولة أصبحت تصاغ بأكملها داخل أطار مؤسسي عالمي متسع ولا يقتصر ذلك على الدولة ومؤسساتها وحسب بل يشمل أيضاً مؤسسات أكبر ذات مصالح أعمق وواسع فعندما تستحدث إحدى الدول وزارة باسم وزارة حقوق الإنسان فهذا يعني أن هذه المؤسسة الكبرى التي تسمى المؤسسة العالمية لحقوق الإنسان أصبح لها أتباع في تلك الدولة يبحثون عن حقوق لهم وهكذا أصبحت حقوق الإنسان مشروعاً "عولمياً" ينادي به في الداخل قبل الخارج ولم تعد

(١) بول هرست وجراهام طوميسون، ما العولمة ترجمة فالح عبد الجبار، إصدارات المجلس الوطني، الكويت

قضية تعالج في نطاق الأنظمة الداخلية بل أصبحت قضية عالمية تعني المنظمات والمحافل الدولية وترى في احترامها وحمايتها شرطاً أساسياً لممارسة الديمقراطية حيث أصبح الاهتمام بقضية حقوق الإنسان الشغل الشاغل لكل نظام حكم يطمح إلى تحصين نفسه بالشرعية الديمقراطية وإبعاد تهمة التسلط الديكتاتوري عنه لذلك فقد سعت كل الدول إلى إدراج أهم المبادئ العالمية في دساتيرها لتوفير الحماية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني وعلى الرغم من النجاحات التي تحققت في هذا المجال من حيث الشمولية العالمية والسعي لخلق رأي عالمي يؤمن بالمبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والتأكيد على الالتزام بالديمقراطية التي تتيح فرصة المشاركة الفعالة لكل فئات المجتمع دون تهميش فإننا لا نزال في حالة نشر للحريات على مستوى العالم اجمع ولا فرق في ذلك بين دول نامية ودول متقدمة فالحق في التحرر من التمييز وحق التنمية وحرية المشاركة السياسية والتحرر من الظلم وحرية العمل المنتج كل هذه الحقوق والحريات تتمثل رؤياً جديدة كانت ثمرة جهد جماعي من كافة دول العالم ومنظماته غير الحكومية سواء في إطار المنتديات الأممية أو الاتفاقيات أو المعاهدات بين الدول وصولاً للهدف<sup>(١)</sup> دون أن تستغل بعض القوى هذه المبادئ السامية لتحقيق أهداف خاصة كالتدخل في الشؤون الداخلية وانتهاك خصوصية الدولة والسعي المستمر لقيم الحكومات وابتزازها بحجة خطاب العولمة الذي يطرح على المستوى التطبيقي لحقوق الإنسان والديمقراطية الصيغة الضرورية لتطبيق الليبرالية الاقتصادية وفتح آفاق السوق وهكذا لم يعد التحول الديمقراطي نهجاً اختياريًا بل أصبح ضرورة حتمية لإنشاء منظمات المجتمع المدني خاصة أن التفاعل المعلوماتي صار مؤثراً فعلاً في تنمية اليقظة السياسية لدى المواطنين وتنامي وعيهم الوطني والسياسي والاجتماعي وجعل المناداة بالديمقراطية تأخذ شكل التطبيق بدل البحث عنها في المجالات الدولية وقد أدى ذلك إلى خلق حاجة متزايدة إلى تطوير الإطار المفاهيمي والقانوني المنظم للأفراد وللمنظمات غير الحكومية دور فعال في الحركة الدولية.

أما الوظيفة الأمنية:

فهي تعد من الوظائف المرتبطة بالوظيفة السياسية ومفهوم للسيادة حيث يمثل أمن الدولة هدفاً نهائياً لعمل السلطة داخلياً وخارجياً. ولا يختلف ذلك في حالة الدول الكبرى أو الدول الصغرى المتقدمة أو المتخلفة الديمقراطية وغير الديمقراطية ذلك أن الأمن بالنسبة لكل دولة يعتبر ذا أهمية إستراتيجية وفي فترة من فترات الزمن كان أحد مداخل تقييم الحكم هو كيفية تحقيق الأمن القومي للدولة والحفاظ عليها في مواجهة الاعتداء الخارجية وعيهم الوطني والاجتماعي وجعل المناداة بالديمقراطية تأخذ شكل التطبيق بدل البحث عنها في المجالات

(١) محمد إبراهيم، حقوق الإنسان في ظل العولمة، مجلة دراسات طرابلس شعبة التنقيف والإعلام، عدد ٧،

الدولية وقد أدى ذلك إلى خلق حاجة متزايدة إلى تطوير الإطار المفاهيمي والقانوني المنظم للأفراد والمنظمات غير الحكومية دور فعال في الحركة الدولية.

ويشير مفهوم الأمن إلى الإجراءات التي تتخذها السلطة للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل ويعني ذلك أن القوة العسكرية ليست هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأمن فلا توجد مؤسسة عسكرية صالحة إلا في ظل نظام سياسي متوازن ونظام اقتصادي عادل وعلاقات اجتماعية سليمة وبناء ثقافي له بصماته الواضحة في مسيرة الحضارة الإنسانية وغياب هذه الأساسيات يجعل الأمن في خطر شديد<sup>(١)</sup>

والعولمة هي المتغير الجديد الذي دخل حياة السلطة وأخذ يؤثر على أمنها بشكل فعال ومن ثم أصبح يؤثر أيضًا في القرار السياسي بعد أن أضعف موازين القوة داخليًا وقد أصبح استحواد السلطة على القوة والقدرة على استخدامها داخليًا للحفاظ على النظام القائم بكل الوسائل يتضاعف نسبيًا نتيجة لظهور فاعلين آخرين في المجتمع الدولي يتمثل في الشركات متعددة الجنسيات والمصارف العالمية والمنظمات الدولية وقد فرض ظهور هؤلاء الفاعلين على السلطة أن تهيء المناخ المناسب لهم<sup>(٢)</sup> مما قد يجبرها على تحقيق قبضتها على القوة وتقليل استخدامها حتى أن التداخل الحاصل بين كافة المؤسسات جعل قضايا الأمن تتخلى عن موقعها على خريطة أولويات السلطة لأن الدولة لم تعد ذلك المجال المعلق بل انفتحت انفتاحًا كبير على كافة المستويات وهذا ما جعل ما يمكن إرجاعه إلى:

١- تجاوز مفهوم الأمن الجانبي الكلاسيكي من حيث اقتصر على الناحية العسكرية فقط.

٢- تداخل مفهوم الأمن الوطني مع مفاهيم مصالح المنظمات الدولية.

٣- ظهور مظاهر جديدة لمفهوم الأمن مثل المواجهة الداخلية المدعومة بقوى خارجية.

وهكذا ظهر مفهوم جديد للأمن في الدولة منها الأمن الغذائي امن التنمية والأمن الإنساني وقد مهد كل ذلك لظهور هذا المفهوم أي مفهوم "الأمن الإنساني" الذي يواجه اهتمام كبيرًا للأفراد وبيناتهم وشؤونهم وعلاقتهم الاجتماعية والاقتصادية نتيجة انضمامهم للمنظمات التي تعني بهذا الشأن بحيث درجة مساوية إن لم تكن أكبر من الاهتمام للأوضاع التي يعيش فيها الإنسان حيث يكون شروط الأمن توفير حاجات الأفراد الأساسية ومساعدتهم للخروج من دائرة الفقر والحرمان ومن الشواهد المهمة، هذا الصدد أن الإرهاب الجديد قد ارتبط بالأفراد والجماعات المحرومة الذين لم يتوفر لهم قدر كافي من الأمن الإنساني ولم تتم تلبية حاجاتهم وهذا الرأي يلاحظ التداخل بين حاجات الإنسان أصبحت عالمية تحلم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للحياة التي تتمحور جميعها حول استخدام ثروة المجتمع

(١) حسين توفيق، العولمة وأبعاد وانعكاسات، عالم الفكر، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٢) حسين توفيق، العولمة وأبعاد وانعكاسات، عالم الفكر، مرجع سابق، ص ١٠٦.

لتحقيق التنمية لأن التخلف والفقر هما شرطان للعنف، وقد أدت معاناة شعوب الجنوب من التخلف والفقر والاستقلال من قبل الغوي المسيطرة في ظل العولمة إلى تحول الصراع المحلي والدولي إلى صراع في مطالب حاجات الإنسان وأصبحت أولويته تأخذ اتجاها عالميا جعل من التناقص بينها ذلك الشكل الرئيسي لتناقص القوى الكبرى.

مبدأ السيادة:

حيث يترتب على مبدأ سيادة الدول مبدأ المساواة في السيادة فقد كرس ميثاق الأمم المتحدة هذا المبدأ في الفقرة الأولى من مادته الثانية بقوله أن المنظمة تركز على مبدأ المساواة في السيادة أن تتمتع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي دون تمييز بينها بالمساواة بين الدول تستوجب تساوي إدارات الدول في إطار الحقوق الموضوعية ذاتها كما أنها تقضي تساوي إرادتها في التصويت على القرارات في إطار المنظمات والمؤسسات الدولية إذا كانت المساواة القانونية بين الدول قد أصبحت من المبادئ المستقرة في القانون الدولي فإن هذه المساواة لا تتحقق بالفعل فهي مخالفة للواقع فهناك عدم مساواة فعلية بين الدول تظهر بشكل واضح في مجال اتخاذ القرارات في عدد من المنظمات الدولية وفي المراحل المختلفة للتفاوض تسبق إبرام المعاهدات الدولية ومن ناحية أخرى فإن الاختصاص الإقليمي للدول الوارد في المادة ٧١٢ من الميثاق لم يصار إلى تحديد المسائل الداخلية فيه حصراً بموجب الميثاق حيث ترك الميثاق مسائلة تحديد المواضيع الداخلة في الاختصاص الداخلي المحفوظ للدول وفقاً للظروف الدولية المحيطة بكل مسألة لقد أجز الميثاق للأمم المتحدة محدداً من الاختصاصات التي كانت تعتبر عند وضعه من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وبالنشاطات الاقتصادية كما أن التطورات التي تشهدها نهاية هذا القرن تؤدي بانتقال مجموعة لا بأس بها من المسائل من الاختصاص الداخلي للدول إلى النطاق الدولي<sup>(١)</sup> خادمة السيادة تظهر في هاتين المسألتين عدم المساواة الفعلية بين الدول "بسبب رئيسي لغياب الديمقراطية في النطاق الدولي".

(١) محمد موسى، سيادة الدولة في عصر العولمة مجلة فيلادلفيا الثقافية، السنة الثالثة، العدد الرابع، عام ٢٠٠٠، ص ٢٦-٢٧.